

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٣/٧٠٤ تاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ المتضمن
الحكم على المميز بجناية القتل العمد وفق أحكام المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات
والحكم عليه بالإعدام شنقاً حتى الموت .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :

١ - أخطأت المحكمة في تكييف واقعة الجريمة واعتمدت على بينات مجروحة ولم
تراجع أن الاطلاق كان على الجزء السفلي من جسم المغدور .

٢ - أخطأت المحكمة في اعتمادها في تكييف القرار على مجموعة من المعطيات
والظروف والدلائل وقيام المحكمة بإهمال المعطيات الأخرى ومن أهمها عنصر العمد .

٣ - أخطأت المحكمة في قرارها حيث تأثرت إلى درجة كبيرة بالسوابق المسجلة
بحق المتهم وكذلك قضية الاغتصاب المنظورة أمام المحكمة برفع سقف العقوبة .

وبتاريخ ٢٠١٤/٤/٧ ويكتابه رقم ٢٠١٤/٢٧٩ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية رقم ٢٠١٣/٧٠٤ تاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ إلى محكمتنا عملاً بإحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر بحق المتهم قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٣ ويكتابه رقم ٢٠١٤/٤/٢ طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت المتهم بموجب قرار الاتهام رقم ٢٠١٣/٤٧١ تاريخ ٢٠١٣/٤/٢١ إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمته عن جرمي :

- ١- جناية القتل بحدود المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص بحدود المواد (٣ و٤ و١١/ج) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠١٣/٧٠٤ تاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

تتلخص بأنه تولدت لدى المتهم شكوك بأن المغدور وأشخاصاً آخرين يقومون بإرسال رسائل إلى زوجته المدعوة عندها قام المتهم بالاتصال بأشقاء زوجته وإخبارهم بهذا الموضوع ، إلا أن أشقاء زوجته لم يكثرثوا لهذا الموضوع كونهم لم يصدقوه بذلك ، ونتيجة لذلك قرر المتهم أن يقوم بقتل المغدور .

وبتاريخ ٢٠١٣/١/٢٧ قام المتهم بتجهيز سلاحه الناري وهو عبارة عن مسدس يحمل الرقم () نوع طارق عيار (٩) ملم غير مرخص قانوناً وتعبئته بالطلقات ومن ثم التوجه إلى السوبرماركت العائد للمغدور في منطقة مخيم مآدبا

- حيث يتواجد المغدور - وذلك بواسطة بكب لون سلفر وتوقف المتهم أمام السوبرماركت ونزل من البكب وقام بإطلاق حوالي ثلاثة أعيرة نارية أصاب أحداها أعلى الباب الرئيس للسوبرماركت وكان يقول أنا بدي أدعس على الزعيم وعندما شاهدته الشاهد الذي كان يقف مع المدعو أمام المطعم المجاور للسوبرماركت دخلا إلى داخل المطعم ، وفي هذه الأثناء كان يوجد الشاهد وطفلين صغيرين داخل السوبر ماركت يشتريان من المغدور حيث سمع المدعو صوت إطلاق العيارات النارية في الخارج عندها أخبر المغدور بذلك فذكر له المغدور (لا هذا فتيش) وفي هذه اللحظة دخل المتهم إلى داخل السوبرماركت عندها قام المدعو بتخبئة نفسه والطفلين تحت البسطة في السوبر ماركت وقام المتهم بإشهار مسدسه اتجاه المغدور وخاطبه بقوله (قوم أقف يا الكلب) فردّ عليه المغدور (لا... لا) عندها قام المتهم بإطلاق عيار ناري باتجاه المغدور الذي كان يقف خلف بسطة الكاش وأصابه في منطقة أعلى الحوض الأيمن وسقط المغدور على الأرض وبعدها استقل المتهم مركبته البكب ولاذا بالفرار ، وأخذ المغدور بالصراخ والتألم من رجليه جراء الإصابة والاتصال بوالدته حيث سمعته فقط وهو يصرخ وتم قطع الاتصال وتوجه فيما بعد الشاهد إلى المغدور في السوبرماركت وكذلك حضر شقيق المغدور المدعو وأشخاص آخرون وتم نقل المغدور وإسعافه إلى مستشفى النديم في مادبا وتم إجراء اللازم له من إسعافات إلا أنه توفي متأثراً بإصابته وبالكشف على جثة المغدور تبين بأنه قد تعرض للإصابة بعيار ناري مدخله في منطقة أعلى الحوض الأيمن أدى إلى كسر في عظم الحوض الأيمن من منتصفه تقريبا وأصاب الأمعاء من الناحية السفلى اليمنى والشتران الإلبيكي الأيمن المشترك وأحدث نزفاً شديداً واستقر المفدوف في أسفل الثلث الطوي للخذ الأيسر من الأمام ، وتم تعليل سبب الوفاة بالصدمة العصبية والدموية وتم إلقاء القبض على المتهم فيما بعد وجرت الملاحقة القانونية .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :

١. عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم

بجناية حمل وحياء سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد

٣ و٤ و١١ من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمادة ١١/د من القانون ذاته الحكم

عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط .

٢. عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات الحكم على المجرم بالإعدام شنقاً .

وعملاً بأحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الإعدام شنقاً ومصادرة السلاح الناري المضبوط .

لم يرتض المحكوم عليه المميز بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً .

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق القضية والقرار الصادر فيها إلى محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً تأييده .

وعن أسباب الطعن جميعها الدائرة حول وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها والقرار المميز بصفتها محكمة موضوع نجد :

١ - من حيث الواقعة المستخلصة :

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البينة التي اعتمدها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطفت أجزاء منها أثبتتها في متنه وهي بيينة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى تؤدي للنتيجة التي انتهت إليها والتي نقرأها عليها والثابتة في اعتراف المتهم الشرطي الذي تأيد باعترافه لدى المدعي العام وهو اعتراف قضائي يصلح أساساً لبناء حكم عليه طالما أن المتهم المميز لم يقدم بيينة مقنعة على خلاف ذلك وشهادات شهود النيابة العامة التي تكفي للاقتناع بأن المتهم المميز ارتكب ما أسند إليه .

٢ - من حيث التطبيقات القانونية :

فإن فعل المتهم المتمثل بإعداد سلاح الجريمة وهو عبارة عن مسدس وتعبئته بالعتاد ثم ركوبه في مركبته والتوجه إلى المغدور ميسرة في السوبرماركت العائد له على أثر شكوكه بأن المغدور يرسل رسائل إلى الهاتف الخليوي العائد لزوجته () وإطلاقه على المحل ثلاث طلقات نارية أصابت إحداها الباب الرئيس للسوبرماركت ومن ثم دخوله إلى داخل المحل وطلب من المغدور أن يقف وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه في منطقة الحوض أدت بالنتيجة إلى وفاته تشكل هذه الأفعال بالتطبيق القانون أن المتهم قد عقد العزم على قتل المغدور وإزهاق روحه وإنه اعد لهذا الفعل وهو هادئ البال والدليل على ذلك :

١ - شكوك المتهم واعتقاده حسب اعترافه بأن المغدور يرسل رسائل لزوجته فريال .

٢ - قيام المتهم بإعداد أداة الجريمة وهو المسدس وتعبئته بالعتاد .

٣ - توجه إلى المنزل وأخذ المسدس ومن ثم التوجه إلى المغدور في محله (السوبرماركت) .

٤ - ما صدر عن المتهم من أقوال فور وصوله إلى المغدور في محل السوبرماركت ومن ثم إطلاق النار .

هذه الدلائل تدل دلالة أكيدة بأن المتهم قد اقررت جريمته عن سبق إصرار وتصميم وهادئ البال وبالتالي فإن فعله يشكل سائر أركان وعناصر جناية القتل العمد بحدود المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات وجنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص بحدود المواد ٣ و٤ و١١/ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

٣ - من حيث العقوبة إن العقوبة المفروضة على المتهم المميز تقع ضمن حدودها القانونية وعليه تقرر محكمتنا محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتأييدها في قرار التجريم والحكم الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب .

وحيث إن القرار المميز جاء مستجماً لمقوماته ومشتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه فإنه يتعين تأييده .

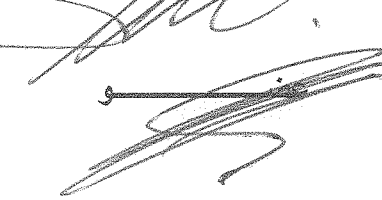
لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ من القعدة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٨/٩/٢٠١٤ م

القاضي المترس



عضو



و

عضو



عضو

رئيس الديوان

دقيق س . هـ



lawpedia.jo